التعدديّة السيّاسيّة في الوطن العربي

دراسة في الأسباب والخصائص والآفاق المستقبليّة

د. عبد الفتّاح علي الرشدان (*)

شهد الوطن العربي خلال السنوات القليلة الماضية تحوّلات ومطالب سياسيّة واجتماعيّة تضغط باتّجاه تعزيز الديمقراطيّة وإقرار التعدديّة السياسيّة واحترام حقوق الإنسان، وأخذ يظهر على الساحة الفكريّة تفاعل جديد مع إشكاليّة الديمقراطيّة حيث أصبحت تحتلّ المرتبة الأولى في سلّم الأولويّات السياسيّة من خلال انتقال قضيّة المحافظة على حقوق الإنسان إلى الواجهة، ومن خلال الاهتمام بالمؤسسات الدستوريّة ومؤسسات المجتمع المدني، ومن خلال طرح مسألة التعددية كقضيّة مركزيّة في الحياة السياسيّة العربيّة. ورغم كلّ المصاعب والمعوقات فإنّ مسألة التعددية مازالت هي محور النشاط الجماعي العربي والسبيل لتحقيق الأهداف الأخرى التي تتمثل في التنمية والوحدة والأمن.

لم تعد الدعوة إلى الديمقراطية والحريّات السياسيّة والتعددية Pluralism التي تعتبر أحد التحدّيات السياسيّة التي تواجه النظم السياسيّة نوعا من الارتداد والخروج عن قضايا العدالة الاجتماعيّة وتحقيق مصالح الطبقات الشعبيّة وحماية الأمن القومي، إذ كانت هذه القضايا تطغى على أولويّات العمل السياسي للأنظمة الحاكمة في مراحل ما بعد الاستقلال وحتى منتصف السبعينات. فقد دلّت التجارب على إخفاق عمليّة التنمية والتحرّر الاقتصادي

* أستاذ العلوم السياسية المشارك، جامعة مؤتة ـ الكرك ـ الاردن.

في ظلّ غياب المشاركة الشعبيّة واحتكار النخبة أو الحزب المسيطر أو حتى فئات محدودة على صنع القرار والتحكّم برسم السياسات العامّة. وأصبح واضحا أنّ العدالة الاجتماعيّة وتحقيق التنمية وغيرها من الشعارات التي رفعت في السابق ليست بديلا ولا يمكن أن تكون بديلا عن الدّفاع عن حقوق الإنسان واحترام كرامته وآدميّته وحريّاته الأساسيّة التي تشمل حريّة الرأي وحق التعبير والمشاركة وحق الحصول على فرص متساوية والاعتراف بتعدّد القوى والجماعات السياسيّة وحقّها في تكوين المؤسسات والتنظيمات التي تعبّر عنها وتحمي مصالحها وتتيح لها المشاركة في الحياة السياسيّة.

إنّ التطوّرات التي حصلت في الوطن العربي على امتداد العقود الماضية في جميع المجالات الاقتصاديّة و الاجتماعيّة والسياسيّة بما في ذلك الزيادة الهائلة في عدد السكّان، وما ترتّب عليه من اعتماد البلاد العربيّة على الاستيراد من الخارج بسبب تزايد الطلب على السلع الغذائيّة وضعف الانتاجيّة بل تدهورها في كثير من الحالات أدّى إلى جعل هذه البلاد مهدّدة في أمنها الوطني لعجزها عن تلبية مطالب واحتياجات شعوبها في الداخل، وعدم قدرتها على مجابهة الهيمنة الاستعماريّة من الخارج، وقد اتّجهت بعض هذه الدّول منذ منتصف السبعينات إلى اتّباع سياسات الانفتاح الاقتصادي وإعطاء القطاع الخاصّ دورا هامّا في الاقتصاد نظرا لضعف الدّولة وعدم قدرتها على القيام بالمهام الرعوية التي كانت قد أوكلت لنفسها القيام بها، ممّا أدّى إلى بروز مصالح وقوى اقتصاديّة واجتماعيّة جديدة ومتعدّدة. ولكن هذه الدّول بقيت محافظة على طبيعتها السلطويّة ولم تمنح المزيد من الحريّات السياسيّة الليبراليّة التي عادة ما تواكب التطوّر الذي يحصل في الحريّات الاقتصاديّة.

إنّ الأحداث والتطوّرات التي مرّت بها الدّول العربيّة قد مكّنتها من تجاوز مراحل عديدة بكاملها، وهي تفرض كذلك على جميع القوى بما فيها تلك التي بقيت لفترة طويلة متمسّكة بالممارسة الواحديّة السلطويّة أن تفتح النقاش في موضوع التعددية على امتداد الوطن العربي وذلك بما يلائم روح العصر وشروطه وتحدّياته.

وقد أدركت بعض الدّول العربيّة مثل تونس و الجزائر و مصر و اليمن و الأردن و المغرب والخليج العربي والسودان ضرورة القيام ببعض الإصلاحات السياسيّة والتشريعيّة التي تهيّئ الأجواء والظروف لتعددية سياسيّة وحزبيّة

وذلك تجسيدا لنوعيّة الآمال التي تحرّك الشعوب العربيّة واحتواء لبؤر التوتّر والتهديدات الداخليّة والخارجيّة.

وتهدف هذه الورقة إلى تعريف ظاهرة التعددية والبحث في العوامل التي ساهمت في التحوّل نحو التعددية، بالإضافة إلى دراسة خصائص هذا التحوّل وطبيعة المعوقات التي تواجه هذه التجربة وما هي آفاقها المستقبليّة.

مفهوم التعددية

تفهم التعددية بدلالة نقيضها المتمثل بالواحديّة وتشير التعددية إلى الاختلاف والتنوّع والتعدّد القائم على التمييز والخصوصيّة بعكس الواحديّة التي لا أجزاء لها.

وتعرف التعددية على أساس أنّها فكرة تعكس الاختلاف في حاجات وطموحات ومصالح الأفراد والجماعات في المجتمع، ويمكن النظر إليها كنظريّة ترفض حالة القوّة المنفردة أو الموحّدة أو الكلية، تؤيد بدلا من ذلك فكرة انتقال السلطة واستقلال المؤسسات التي تمثل أو تعكس انهماك وانخراط الفرد في المجتمع (1)، كما تشير التعددية إلى أهميّة الديمقراطيّة والحرية في استمرار تعدّد واستقلاليّة المؤسسات السياسيّة والاقتصاديّة (2).

وهناك من ينظر إلى التعددية من خلال نقيضها على أساس أنّ الأنظمة والعقائد الشموليّة هي نقيض التعددية (3)، وينظر البعض الآخر إليها على أساس أنّها ترتيبات أو إجراءات لمؤسّسات معيّنة في المشاركة وتوزيع السلطة الحكوميّة (4). وتعرف أيضا بأنّها المقوّم الأساسي للديمقراطية وحقوق الإنسان في المجتمع الذي يتميّز بوجود جماعات عرقية أو دينية أو ثقافية مختلفة تعيش مع بعضها البعض في إطار دولة واحدة (5).

---

(1) Simpson J.A. and E.S.C Weiner (eds), The Oxford English-1 Dictionary, Second edition , Vol. XI Oxford : Clarendon Press. 1989, P.1089.

(2) Peter H. Russell, Pluralism, Political, in Adam Kuper and Jessica Kuper (eds). The Science Encyclopedia, London : Roultedge Kegan Paul 1985. PP.602-603.

(3) Stanisilaw Ehrlich, Oblicza Pluralizmow Faces of Pluralism. Warszaw PWN 1980. P.378.

(4) Henrys Kuriel. Pluralism in David L.Sills (ed.)-4 InternationalEncyclopedia Of Social sciences, Vol XII. USA. The Macmillas
Company & The Free Press. 1968. P.164.

(5)- انظر :

-American Heritage Dictionary of the Language, edited by
William Morris. New York, Heritage Publishers. 1969. P. 1009.

-Allan Rosas. Democracy and Human Rights, In Allan Rosas and Jan Helgesen (eds), Human Rights in a changing East-West Perspechre, London pinter Publishers 1990. P.43.

ويشير محمد عمارة إلى أنّه «حسب كلّ حضارة من الحضارات هناك تعددية في المذاهب ومدارس الفكر وفلسفاتها، وتيارات السياسة وتنظيماتها، وقد يكون في بعض الحضارات تعددية في القوميات واللغات والأوطان، وتتمايز وحدات التعددية في الخصوصيات المتعددة، مع اجتماعها كلّها في رابط الحضارة الواحدة وجامعها» (1).

ومن التعاريف الهامّة أيضا ما قدّمه كرافورد يونج الذي اعتمد على ثلاثة مكوّنات أساسيّة في تعريفه للتعددية.

1- التعددية ينبغي أن ينظر إليها في علاقاتها بمجال تسلطي ويعني به الدولة ذات السيادة الإقليميّة أو ما يتعلّق بها من نظام سياسي والتي يتحدّد بوضوح قاطع الحدود التي بناء عليها تعرف جماعة من الجماعات في المجتمع نفسها وقواعد التفاعل بين هذه الجماعات.

2- تكون هناك تعددية حين تكون هناك على الأقلّ كتلتان اجتماعيتان وسياسيتان لهما دلالة والتي يمكن للباحث وللفاعلين فيها أن يتعرّف عليها، والتي تصبح المناقشة والتفاعل بينها يمثل ملمحا هاما من ملامح عمليات التبادل السياسي التي تجري في إطار النموذج الشامل للنظام السياسي.

3- يمكن أن توجد أسس هذه الكتل المختلفة أو التجمعات المتباينة في الأصول العرقية المشتركة أو في وحدة اللغة أو الطائفة أو تشابه العادات أو الإقامة المشتركة في إقليم محدّد (2).

ويرى بعض المفكّرين أنّ التعددية هي إحدى الوظائف المحتملة للتحديث، حيث تؤدي بعض نتائج عمليّة التحديث عندما لا تتمّ عن طريق سلطة مركزيّة إلى تخصيص ووضوح نسبي في تقسيم العمل، الأمر الذي ينجم عنه ظهور مصالح محدّدة داخل المجتمع مرتبطة ببعضها البعض ولكنّها في نفس الوقت تتمتّع بشيء من الاستقلاليّة. وتعبّر هذه المصالح بكافّة أشكالها السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة عن نفسها برؤى سياسيّة وفكريّة تعيش في حالة

---

(1) محمد عمارة. التعددية... الرؤية الإسلامية والتحدّيات الغربيّة. الجامعة الإسلامية. العدد 2، نيسان - حزيران 1994. ص 68.

(2) Young, C. The Politics of Cultural Pluralism, Wisconsin. The University of Wisconsin Press, 1976, PP.12-13.

نقلا عن سيد يسين. التعدّدية والمسألة السياسيّة في الوطن العربي «ملاحظات أوليّة» الأفق العربي. لمركز الأردني للدّراسات والمعلومات. العدد 9، شباط 1987 ص 39 - 40.

توازن. ومن هنا تنشأ التنظيمات والمؤسسات في إطار المجتمع الواحد. وعلى المدى البعيد فإنّ التعددية قد تكون مدخلا للديمقراطيّة إذا ما قامت مؤسسات المجتمع على تعميق وتطوير حقوق الأفراد فيه (1).

والنظر إلى التعددية كمدخل للديمقراطيّة يقودنا إلى ما أشار إليه علي الدين هلال بأنّ التعددية ترتكز على أساسين :

1- الحقّ في تكوين الأحزاب السياسيّة دون تدخّل من الدولة، أي من المواطنين في التجمّع الطوعي في شكل أحزاب سياسيّة لها برامج وأهداف إلى آخره.

2- حقّ المواطنين في تكوين نقابات وجمعيّات وأندية رياضيّة وجمعيّات خيريّة دون تدخّل من الدولة. وهو ما يعرف اليوم بـ «تنظيم المجتمع المدني» (2).

ويعني الاعتراف بالتعددية السياسيّة داخل المجتمع، ضرورة أن يؤمن النظام القانوني لكافّة الفئات الاجتماعيّة الحقّ في التنظيم المستقلّ والتعبير عن آرائها، وضرورة التسليم بالطموحات المشروعة لمختلف الفئات الاجتماعيّة في سعيها للوصول إلى السلطة السياسيّة تحت مظلّة تنظيم تشريعي يسمح بذلك ويقنّنه (3).

ويوضّح غسان سلامة معنى التعددية السياسيّة وسبب وجودها بأنّه إنشاء الطريقة المؤسسية التي تسمح لأحد أطراف التعددية بالوصول للسلطة مكان الطرف المسيطر حاليّا. ومن يتجاهل هذه القاعدة البديهيّة يتخبّأ وراء إصبعه (4).

ويمكن تحديد مفهوم التعددية على ضوء التعريفات السابقة بأنّه تعدد القوى والإرادات التي تصنع السياسات والقرارات ضمن إطار الدولة والقانون وبحيث يشارك جميع الأفراد والطوائف والأحزاب في العمليّة السياسيّة بصورة متوازنة.

---

(1) وليد قزيها. التجربة المصرية : تعددية أم تراجع الدولة المحتكرة. في كتاب : أشغال ملتقى التعددية الاجتماعية، التعددية.

(2) علي الدين هلال. نحو معايير محدّدة الاتّجاه. في كتاب التعددية السياسيّة والديمقراطية في الوطن العربي. منتدى الفكر العربي، عمّان 1989، ص 229.

(3) محمد نور فرحات. التعددية السياسيّة في العالم العربي : الواقع والتحديّات، الوحدة. العدد، 91 نيسان 1992، ص، 148.

(4) غسان سلامة. حالة التعددية السياسيّة في المشرق العربي. في كتاب التعددية السياسيّة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 148.

وتشمل التعددية كذلك الإقرار بالتنوّع الاجتماعي وما يلازمه من تمايزات ثقافيّة وعرقيّة ودينيّة تلبّي الحاجات الأساسيّة للجماعات التي تعيش في الدّولة، كما يضمن احترام الرأي الآخر وتداول السلطة وقبول منطق الحوار والاختلاف تحت مظلّة تنظيم قانوني يضبط العمليّة السياسيّة ويحول دون اللجوء إلى الصّراع أو أي مظهر من مظاهر العنف السياسي.

ويمكن تحديد مفهوم التعددية في الوطن العربي بوصفها حقّ الجماعات الاجتماعيّة والسياسيّة في الإعلان عن نفسها والتعبير عنها، بما في ذلك حقّها في المشاركة السياسيّة والرسميّة وحقّها في أن تكون لها منابرها وقوانينها وتنظيماتها المستقلّة التي لا تمكّنها من الإعلان عن رؤاها السياسيّة فحسب بل وتمكّنها من تحقيق هذه الرؤى في مجال الفعل السياسي (1).

عوامل الانتقال نحو التعددية

بالرغم من أنّ هناك بعض العوامل والظروف الخاصّة التي أدّت بكلّ دولة عربيّة إلى الانتقال نحو تعزيز التعددية في السنوات القليلة الماضية، فإنّ هناك بعض العوامل والأسباب المشتركة التي دفعت معظم الدّول العربيّة إلى قبول فكرة التعددية السياسيّة مع اختلاف المظهر الذي اتخذه شكل هذه التعددية سواء كانت مقيّدة أو على شكل وعود سياسيّة بانتظار إعادة صياغة القوانين والأنظمة التي تمكّن من إرساء قواعد الانتقال نحو التعددية.

ومن الملاحظ أنّ هناك اجتهادات متعدّدة من الباحثين العرب الذين حاولوا تفسير عوامل التحوّل نحو التعددية، ولكن يمكن استعراض أهمّ هذه العوامل فيما يلي :

1- التحوّل الإيديولوجي الجاري على الصّعيد الدّولي

أدّت التغيرات السريعة التي حدثت في أوروبا الشرقيّة إلى الإطاحة بجميع الأنظمة الشيوعيّة الواحديّة، حيث كان للتغيرات والإصلاحات (البروسترايكا والغلاسنوست) التي بدأها الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشيف منذ مجيئه للسلطة في عام 1985 أكبر الأثر في إحداث هذه

(1) محمد نور فرحات، مرجع سابق، ص 7.

التطوّرات الجوهريّة في أنظمة الحكم الشموليّة (1). وإن انهيار هذه الأنظمة فتح المجال أمام جميع الأنظمة الواحدية لإعادة حساباتها الداخليّة في معظم دول العالم، فالتجارب أثبتت أنّ الاشتراكيّة وتأمين حقوق الإنسان الاجتماعيّة لا يمكن أن تكون بديلا عن حقوق الإنسان وحريّته في التعبير وإبداء الرأي. وهي كذلك ليست بديلا عن سيادة القانون والاعتراف بتعدّد الآراء والقوى السياسيّة داخل المجتمع.

لقد أصبح التوجّه العالمي نحو الأفكار والقيم الديمقراطيّة والدّفاع عن حقوق الإنسان من أهمّ القضايا التي توليها الدّول الغربيّة وخاصّة الولايات المتحدة الأمريكيّة الاهتمام الأكبر في تعاملها مع الدّول النامية، وذلك على أساس مدى استجابتها لتبنّي النظام الديمقراطي واحترامها للتعدديّة السياسيّة وحقوق الإنسان، لا سيما أنّ بعض الدّول العربيّة تسعى إلى توثيق عُرى علاقاتها مع الولايات المتّحدة والغرب. ويبدو أنّ بعض الدّول العربيّة التي أعلنت التحوّل نحو التعددية تسير بشكل محدود بطيء، لا يسمح لكافّة التيّارات بالتعبير عن نفسها، ممّا يعني أنّ هذه الأنظمة قد اتّخذت من الإعلان وسيلة دعائيّة موجّهة نحو الدّول الغربيّة من أجل كسب دعمها في الحصول على المساعدات الاقتصاديّة أو من أجل الحفاظ على استمرار النخبة الحاكمة في السلطة.

ولكن يجب الانتباه إلى أنّ هذا التوجّه العالمي يعتمد في مواقفه وتحرّكاته على ازدواجيّة المقاييس والمعايير. فالدّول الغربيّة لا تهتمّ بحقوق الإنسان والحريّات العامّة إلاّ في البلاد التي لا تنضوي تحت لواء المركز وتنفذ مشيئته، «وهي لا تتورع عن أن ترفع لواء هذه الحقوق والحريات بأعلى صوتها في بلد معيّن، وتصمت صمت القبور عن انتهاكات مروعة لها في بلد مجاور... وفي المثال الجزائري أوضح مثال، حيث لم تتورع دول عريقة في ادّعاءاتها الديمقراطيّة عن رفض نتائج الانتخابات النيابيّة» (2). فالولايات المتحدة الأمريكيّة مثلا ترفع شعار الديمقراطيّة وحقوق الإنسان إذا كان هذا التصرّف يظهر تفوّقها الأخلاقي والسياسي ويعلن هيمنة قيمها وعقائدها على غيرها من النظم الأخرى. ولكن الهدف من ذلك، ليس تعميم هذه القيم بل استثمارها

---

(1) أحمد ثابت. التعددية السياسيّة في الوطن العربي: تحوّل مقيد وآفاق عالمه، المستقبل العربي. العدد 155، كانون الثاني، 1992، ص 6.

(2) معن بشور. أزمة الديمقراطيّة في الوطن العربي: المنابر. العدد 75، حزيران ـ تموز 1994، ص 17.

لغايات دعائيّة من أجل تأكيد الحقّ في القيادة العالميّة وبالتالي تأمين أدوات التحكّم بالسياسات الوطنيّة والحصول على حصّة الأسد في توزيع الموارد الأوليّة (1).

على الرغم من ذلك، فإنّ هذا لا يعني أنّ العالم لم يشهد تطوّرات إيجابيّة وملموسة في هذه المسألة. ويمكن للدّول العربيّة الاستفادة من هذه الحركة العالميّة للدّفاع عن حقوق الإنسان والحريّات الديمقراطيّة. ولكن الدّول العربيّة لا تستطيع أن تعتمد في إرساء التعددية والمحافظة عليها، على هذه الحركة العالميّة التي تقودها الدّول الغربيّة خاصّة أنّ هذه الدّول قد دعمت الكثير من الأنظمة التي انتهكت حقوق الإنسان وكبتت حريّاته ولم تفسح المجال لضمان التعددية الفعليّة (2).

2- فشل الأنظمة السلطويّة في تحقيق أهدافها المعلنة

أعلنت الأنظمة التي تتسم بالطابع السلطوي وأنظمة الحزب الواحد عند توليها السلطة في مرحلة ما بعد الاستقلال أنّها تسعى لتحقيق أهداف عليا تشمل الوحدة الوطنيّة و التكامل القومي و إنجاز التنمية وحماية الاستقلال الوطني وتحرير الأرض العربيّة.

ومن يستقرئ الوضع العربي منذ الخمسينات وحتى منتصف السبعينات يلاحظ أنّ النظرة إلى الديمقراطيّة كانت تتسم بالشك والريبة في معظم الأحيان، إذ أنّ النخب الحاكمة كانت تدّعي أنّ الحريّات الديمقراطيّة تقف حجر عثرة في طريق التنمية الشاملة، فلا ينفع مع التنمية من الأنظمة السياسيّة إلاّ النظام الشمولي الذي يقتضي مركزيّة التخطيط والتفاف الشعب من حوله (3). كما أنّ الديمقراطيّة تتناقض مع الاستعدادات الجارية لخوض معركة المصير مع إسرائيل أبرزها الشعار العربي المعروف بأنّ «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة» (4).

---

(1) برهان غليون. الديمقراطيّة العربيّة : جذور الأزمة وآفاق النموّ. في كتاب حول الخيار الديمقراطي : دراسات تق. مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 1992، ص 116.

(2) أحمد ثابت. مرجع سابق، ص 6.

(3) علي الدين هلال وآخرون : الديمقراطيّة وحقوق الإنسان في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربيّة بيروت، 1983، ص 313 ـ 314

(4) سعد الدين ابراهيم وآخرون. أزمة الديمقراطيّة في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت 1984، ص 13.

إلاّ أنّ الأهداف لم تتحقّق في غياب الديمقراطيّة والتعددية بل حدث نوع من التراجع عمّا كان قد تمّ في الماضي، فقد تمّ تجويف الاستقلال من الدّاخل، وأعيدت التبعيّة للخارج من جديد عبر طبقات استفادت من دورها الوطني في مرحلة التحرّر من الاستعمار، ولم تتحقّق التنمية عند مستوياتها المطلوبة، ولم تنسحب إسرائيل من الأراضي العربيّة التي احتلّتها، ناهيك عن السلبيّات التي صاحبت أنظمة الحزب الواحد والأنظمة الشموليّة في الوطن العربي من هيمنة الشخص الحاكم واستغلال النخب الحاكمة لمواقعها كستار لممارسة الفساد السياسي والإداري. كما ساهم غياب الديمقراطيّة في تكريس العلاقات التقليديّة المتخلّفة، وإثارة النعرات الطائفيّة والمذهبيّة والعرقيّة والعشائريّة، ممّا جعل الوحدات الوطنيّة للكيانات القائمة مهدّدة بكلّ أنواع التناحر والحرب الأهليّة على اختلاف أنواعها (1).

ونتيجة لهذه التراكمات السلبيّة التي تكوّنت في ظلّ الأنظمة السلطويّة وفشلها الواضح في تحقيق الشعارات التي رفعتها على مدى الأعوام بات واضحا أنّ مستوى التنمية البشريّة يرتبط بمستوى ما يحقّقه النّظام السياسي في مجال احترام حقوق الإنسان وحرّياته، وبمستوى المشاركة الشعبيّة ومساهمة الشعوب في صنع مستقبلها، ولذلك ظهرت الأصوات التي تنادي بأنّ الحريّة السياسيّة بكلّ ضماناتها هي الأساس القوي لبناء التنمية الشاملة، وهي كذلك حجر الزاوية في بناء قاعدة داخليّة صلبة لمواجهة المعضلات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتحدّيات الخارجيّة التي تحدق بالأمّة (2).

3- تعرض النخب الحاكمة لمخاطر أمنية شديدة

فقد وصلت المخاطر الأمنيّة والتهديدات إلى درجة العنف وكادت أن تعصف بالنخب الحاكمة ومثال ذلك الجزائر عام 1988 واليمن الجنوبي قبل الوحدة عام 1986. ممّا جعل هذه النخب تعترف بوجود قوى سياسيّة فاعلة ومؤثرة خارج نطاق النظام الحاكم تمتلك القدرة على تعريض النظام لضغوط شديدة تفوق في تهديداتها مخاطر النظام التعدّدي، وفي نفس الوقت أدركت هذه النخب أنّ السماح للتعددية يخفّف من وطأة وإثارة تلك المخاطر عليها.

---

(1) معن بشور. مرجع سابق. ص 13.

(2) علي الدين هلال وآخرون. مرجع سابق، ص 314.

ويعود سبب المخاطر الأمنيّة إلى أنّ الأنظمة السلطويّة تلجأ عادة إلى إغلاق قنوات المشاركة السياسيّة والتعددية وهذا يؤدّي بدوره إلى زعزعة دعائم شرعيّة النظام السياسي وتدني فعاليته، ويهدّد شرعية وجود الدّولة نفسها ممّا يدفع بالجماهير إلى كسر جدار خوفها من قهر الدّولة وإرهابها وتبدأ في استخدام السلاح ضدّ الدّولة ورموزها (1).

إنّ من أهمّ ما أنتجته الأحداث والضغوط هو معرفة النخب الحاكمة بطبيعة الأزمة والطريق المسدود الذي وصلت إليه وأنّ حلّ هذه الأزمة مع الشعوب لا يكون باستخدام العنف أو تجاهلها كما كان يحصل في السابق وإنّما يكون الحلّ بإعادة مدّ الجسور مع الشعب ومحاولة التفاهم معه (2). ذلك أنّ الشعوب أصبحت أكثر وعيا بحقوقها وزادت قدرتها على التضحية وقبول المخاطرة من أجل المحافظة على دورها وحقوقها وحرياتها لا سيما بعد فشل الدّولة القطريّة في الاحتواء الإيديولوجي والاجتماعي وعدم قدرتها على اختراق المجتمع المدني أو التغلغل في نسيجه العضوي (3).

من هنا اتّجهت الأنظمة في بعض الدّول العربيّة لاستيعاب هذه القوى أو التيارات في إطار صيغ وأشكال محكومة للتعددية السياسيّة وذلك دون تنظيمها في قنوات شرعيّة هي الأحزاب السياسيّة التي يتمّ دمجها في النظام السياسي من خلال التفاوض وتقديم التنازلات بين النظام الحاكم والتنظيمات السياسيّة الأخرى.

4- تفاقم الأزمة الاجتماعيّة والاقتصاديّة

لقد دخلت الدّول العربيّة مع بداية عقد الثمانينات في مجموعة من الضغوط الداخليّة المتراكمة الناجمة في بعض الأحيان عن عدم القدرة على توفير الخدمات الأساسيّة مثل التعليم والصحّة والإسكان والمرافق العامّة، ثمّ تخلي الدولة عن توفير فرص عمل للباحثين عن الوظائف سواء في القطاع العام أو الخاص ممّا أدّى إلى ازدياد رقعة الفقر وانتشار البطالة بين صفوف الكثير من المتعلّمين وغيرهم.

---

(1) سعد الدين ابراهيم وآخرون. المجتمع والدّولة في الوطن العربي. مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربيّة. بيروت 1988، ص 358.

(2) برهان غليون. مرجع سابق، ص. 11.

(3) انظر في ذلك. غسان سلامة. المجتمع والدّولة في المشرق العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة 1988. وكذلك بهجت قرني. «وافدة، متغربة، ولكنها باقية» تناقضات الدّولة العربيّة القطريّة. المستقبل العربي. العدد 105، تشرين الثاني 1987.

إنّ إخفاق الدولة الرعوية كما يقول إيليا حريق «في تقديم الخدمة السليمة للجمهور وتعثر المسار الاقتصادي ومستوى المعيشة المرجو، جميعها عملت على إضعاف ما كان يتمتّع به الحاكم من شرعية سياسيّة، وفي كثير من الأحيان تقويض تلك الشرعية. وهنا بدأت الدولة تتراجع بشكل حذر عن التدخّل الاقتصادي الكلي وقد أخذ ذلك التراجع مظهر التهرّب من تحمّل المسؤوليّة لا القيادة إلى مجتمع جديد أفضل، كون الرؤية المستقبليّة عند ربان السّفينة شبه معدومة» (1).

إنّ رغبة الأنظمة السياسيّة في التخلّص من أعباء السياسة الاقتصاديّة الرعوية واستحالة الاستمرار بها دفعت هذه الأنظمة نحو الانفتاح الاقتصادي، وقد رافق هذا الانفتاح مبادرات في طريق الديمقراطيّة التي أصبحت لها أهميّة متزايدة (2).

وباستمرار سياسات الانفتاح الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص وتسهيل عمليّات الاستثمار الأجنبيّة وتقليص الدور الرسمي المهيمن على الاقتصاد القومي اتّسعت الفجوة بين الطبقات الاجتماعيّة وحدث تفاوت كبير بينها وأصبح هناك مصالح اقتصاديّة متنوّعة وأنشطة اقتصاديّة مختلفة من قطاعات عامّة وخاصّة، وكذلك حرمان فئات شعبيّة كبيرة من ثمار سياسات التحوّل للقطاع الخاصّ أو الهجرة إلى البلدان العربيّة أدّى إلى اهتزاز شرعية الأنظمة الحاكمة (3).

وقد جاءت استجابة بعض النظم الحاكمة بمحاولة إضفاء مسحة ليبراليّة على الحياة السياسيّة حتى لا يبدو أنّ هناك تناقضا بين التوجّهات الاقتصاديّة الجديدة وما نجم عنها من نتائج وبين التوجّهات السياسيّة التي تبعها النظام.

وتعليقا على العوامل التي أدّت إلى قيام التعدّديّة في الوطن العربي تتبنى أماني صالح تفسيرًا مختلفا للتحوّل إلى التعددية تسمّيه مفهوم الاضطرار بمعنى أنّ إقدام العديد من النخب الحاكمة في الدّول العربيّة ذات الخبرة السلطويّة على الانفتاح الديمقراطي لا يعكس نوعا من التطوّر الطوعي والأخلاقي وإنّما محاولة هذه النخب التخفيف من وطأة المخاطر الناجمة عن

(1) ايليا حريق. الدّولة الرعوية ومستقبل التنمية العربيّة. المستقبل العربي. العدد 121، آذار 1989، ص 10.
(2) نفس المرجع ص 10 ـ 11.
(3) أحمد ثابت. مرجع سابق ص 10.

غياب التعددية، ويكون للتعددية، من وجهة نظر النخبة وطبقتها الدفاعيّة على ثلاثة أصعدة (1) :

1- توفير شرعية بديلة بعد انهيار مشروعها القومي

2- إيجاد تعويض معنوي للحرمان الاقتصادي والفشل التنموي الذي انتهت إليه تجاربها في ظلّ نظم تقوم على رأسماليّة الدّولة.

3- تشتيت النخب السياسيّة المنافسة للنخبة الحاكمة وتحجيمها.

خصائص التعددية في الوطن العربي

يمكن القول بأنّ الانتقال نحو التعددية السياسية في الوطن العربي يتسم بعدّة خصائص عامّة اكتسبتها هذه التعددية من خلال الظروف والعوامل التي دفعت العديد من النظم السياسيّة العربيّة إلى التحوّل نحو التعددية، وهذه الخصائص تتمثل فيما يلي :

1- أنّها تعددية تقودها في معظم الحالات نخب سلطوية

تمثل التجارب العربيّة في التحوّل نحو التعددية نموذجا تقوده النخبة التي مارست الحكم بشكل سلطوي في السّابق. ومن المعروف أنّ التحوّل نحو التعددية يعني الانفتاح الديمقراطي الذي يحمل في طيّاته تغيرا جوهريّا في طبيعة النظام السياسي وممارساته وبالتالي انتقال السلطة إلى نخبة جديدة تكون أكثر ملاءمة لمرحلة الانفتاح الجديد (2).

ففي جلّ الدول العربية التي أعلنت التحول نحو الديمقراطية بقيت نفس النخب السياسية مستمرة في السلطة.

2- أنّها تعددية مقيّدة

تضع النخب الحاكمة قيودا ومعايير كثيرة لا بدّ من توافرها حتى تستطيع القوى السياسيّة تشكيل تنظيماتها رسميّا أو التعبير عن نفسها ممّا يجعل ممارسة نشاط هذه القوى محدّدا جدّا. بالإضافة إلى حرمان بعضها من تكوين قنوات مشروعة للمشاركة والتأثير في الحياة السياسيّة.

---

(1) أماني عبد الرحمان صالح. التعددية السياسيّة في الوطن العربي. دراسة للنموذج المصري ـ المغربي، الفكر الاستراتيجي العربي، تشرين الأوّل 1991، ص 91.

(2) نفس المرجع، ص 89.

فمن حيث حريّة التنظيم التي تعدّ جوهر العمليّة الديمقراطيّة والتي هي حقّ مطلقً لا يمسّه القانون سوى بالتنظيم فقط، يلاحظ أنّ العديد من النظم العربيّة تفاوتت في المدى الذي تذهب إليه في السماح للقوى السياسيّة بأشكال التعبير والتنظيم حيث إنّ العديد منها يتّجه إلى فرض قيود حقيقيّة على إنشاء الأحزاب بهدف الحدّ من حريّات الأحزاب ونشاطاتها وأحيانا منع قيامها أصلا. مثال ذلك القيود التي يضعها قانون الأحزاب في مصر حيث يمنع قيام الأحزاب على أسس طبقيّة أو دينيّة أو جهويّة، كما يتضمّن قيودا تمتدّ إلى البرامج السياسيّة وليس فقط إلى المبادئ الإيديولوجيّة والأمور ذات العلاقة الجوهريّة بالاستقرار السياسي والأمني. فينصّ نفس القانون على حرمان الأحزاب المعارضة لاتفاقيّة السلام مع إسرائيل من حقّ الوجود الشرعي. كما يشترط القانون ضـــرورة تمايـز برامج الأحـزاب السياسيّة الجديدة عن برامج الأحزاب القائمة (1).

ويبدو نتيجة القيود المفروضة على تكوين الأحزاب والتنظيمات السياسيّة في بعض الدّول العربيّة أنّ التعدد السياسي لا يمثّل كافة القوى السياسيّة والاجتماعيّة الموجودة فعلا على أرض الواقع ممّا يؤدي بالقوى التي لا تمتلك قنوات شرعيّة للمشاركة في الحياة السياسيّة إلى العمل بشكل سري وبأساليب غير مشروعة تشكّل مصادر للتوتّر والقلق وعدم الاستقرار السياسي في تلك الدّول.

3- أنّها تعددية شكليّة

بمعنى أنّ نطاق التعددية محدود في التنظيم الحزبي بحدّ ذاته وأنّ النظام السياسي لا يسمح بتوسّع التعددية وانتقالها إلى مجالات أخرى ملموسة في مجالات الممارسة السياسيّة والاجتماعيّة، وذلك بحدوث تغييرات في طبيعة النظم السياسيّة القائمة من حيث سمات النخب الحاكمة، وعمليّة صنع القرار أو توزيع القوّة السياسيّة في المجتمع.

وتتحكّم الدولة عادة في نطاق التعددية بالاستعانة بمختلف أجهزتها وتنظيماتها، وتستخدم سلسلة من الأساليب مثل تقييد حريّة التعبير والنشر

(1) السيد يسين. التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1989. مركز الدّراسات السياسيّة والاستراتيجيّة بالاهرام. القاهرة. 1990، ص 293.

والتحكّم بالعمل النقابي، فتلجأ النظم المتحوّلة إلى التعددية إلى وضع ضوابط قانونيّة للحدّ من حريّة الصحافة مثل مسائل ملكيّة الصّحف، واختيار رؤساء مجالس الإدارة والتحرير وعنصر التمويل. وهي مسائل وإن كانت تبدو ذات صفة إداريّة إلاّ أنّ لها تأثيرًا كبيرًا على الصّحافة والتعبير (1).

ففي مصر تمتلك الدّولة الصّحف الأربع الرئيسيّة في البلاد، وتقوم الجهات الرسميّة بتعيين رؤساء تحرير ورؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحفيّة، كما يفرض القانون المنظم لإصدار الصّحف قيودا مالية وتنظيميّة شديدة تجعل من الصعوبة بمكان للأفراد أو للجماعات غير المرخص لها القدرة على ممارسة حقّ إصدار الصّحف (2).

والحال في تونس لا يختلف كثيرا عن مصر حيث لا يمكن إصدار صحيفة بدون الحصول على ترخيص، ولكنّ القانون لا يوضّح القواعد التي يتخذ القرار على أساسها بالموافقة على إصدار الصحيفة أو عدمه. فرغم التعديلات التي أجريت على قانون الصحافة في تونس عام 1988، فإنّ بعض القيود القانونيّة بقيت قائمة مثل حظر ممارسة حقّ النقد في الصحافة ضدّ رئيس الدّولة فقط بعد أن كان يشمل رئيس مجلس النوّاب والوزراء حسب القانون القديم (3).

أمّا في الأردن فإنّ قانون المطبوعات والنشر الجديد الصادر عام 1993 يكفل حرية الصحافة والطباعة والرأي لكلّ مواطن ويتيح للمواطنين الاطلاع على الوقائع والأفكار والاتّجاهات والمعلومات في جميع المجالات التي تهمّ المجتمع الأردني.

ويمثل التحكّم في تأسيس ونشاط النقابات والجمعيّات الاجتماعيّة أو مؤسسات المجتمع المدني أحد المجالات المهمّة التي تتحكّم فيها النخب الحاكمة عن طريق وضع القوانين التي تعطي لبعض الوزارات الحكوميّة حقّ منح الترخيص والإشراف على نشاط هذه الجمعيّات والنقابات وتصل صلاحيّات مثل هذه الوزارات إلى حدّ حلّ هذه الجمعيّات والنقابات وغالبا ما تكون أسباب الحلّ لاعتبارات أمنيّة، ففي مصر كانت النقابات المهنيّة تعتبر منظمات مستقلّة ويتولى مجلس الشعب إصدار التشريعات المنظمة لعمل هذه النقابات. وأمّا النقابات العمالية فإنّ الدولة تعطي لنفسها حقّ التدخل في شؤونها من خلال

---

(1) أماني عبد الرحمان صالح. مرجع سابق ص 99.

(2) السيد يسين. مرجع سابق ص 296.

(3) حسن أبو طالب. تجربة التعددية السياسيّة في تونس. مجلّة المنار، العدد 53 آيار 1989. ص 53 ـ 57.

خضوعها لإشراف وزير القوى العاملة الذي يعطيه القانون صلاحيات التدخّل في شؤون النقابات (1).

وفي الأردن فإنّ عمليّة تكوين النقابات المهنيّة والجمعيّات تخضع لشروط قانونيّة تنظم عمليّة تكوينها والإشراف على نشاطاتها. وربّما قامت النقابات المهنيّة والعمالية ببعض الأدوار السياسيّة في فترة غياب الأحزاب السياسية والمجالس النيابيّة إلاّ أنّ من الملاحظ الآن أنّ نية الحكومة تتجه إلى حصر نشاط النقابات في الإطار المهني فقط وعدم التدخّل في الأمور السياسيّة.

ويجب الإشارة إلى أنّ المظهر الأساسي للانتقال نحو التعددية في معظم النظم العربيّة ما زال يقتصر على عمليّة إجراء الانتخابات الدوريّة لأعضاء المجالس البرلمانيّة، بينما يتمّ اختيار صناع القرار بوسائل بعيدة عن قاعدة المشاركة الشعبيّة في إطار انتخابات تنافسيّة دوريّة.

وبناء على ما سبق فإنّ التعددية السياسيّة التي نادت بها معظم النظم العربيّة لا تستند على المرتكزات والقواعد الديمقراطيّة المتعارف عليها في الدّول التي تتبنى التعددية.

التحدّيات التي تواجه التعددية

في الوطن العربي حديث كثير عن التعددية في الوقت الراهن. وما أحوجنا كأمّة عربيّة إلى البحث الموضوعي والمناقشة الهادئة ومحاولة استطلاع المستقبل بأكبر ممّا نعطي من وقت لدراسة الماضي. ومع التسليم بأهميّة التعددية السياسيّة كطريقة إلى المشاركة السياسيّة الشعبيّة وإلى تداول السلطة السياسيّة بين مختلف الجماعات الاجتماعيّة وإلى كسر الاحتكار والجمود السياسي في الوطن العربي، فإنّ ذلك يدعو إلى نظرة فاحصة لمعرفة التحديات التي تواجه تطبيق التعددية السياسيّة.

1- البناء السياسي السائد في البلاد العربيّة يغلب عليه طابع فقدان المؤسسات الضروريّة لنجاح عمليّة التعددية، فقد ارتبطت نشأة الدولة القطريّة في الوطن العربي تاريخيّاً بعمليّة التحديث التي قادها الاستعمار الغربي مع مطلع هذا القرن بجلب المؤسسات الحضاريّة للدولة الاستعماريّة والعمل على

(1) السيد يسين. مرجع سابق 297.

غرسها داخل البنى التقليديّة للدول الخاضعة للاستعمار. وبعد حصول الدّول العربيّة على استقلالها السياسي تسلّم قادة الحركة الوطنيّة من هذه الدّول زمام الأمور وقاموا بإضفاء الطابع الوطني على هذه المؤسسات التي جلبها الاستعمار. الأمر الذي أتاح قيام نظم سياسيّة تقتفي أثر النماذج المعروفة في المجتمعات الأوروبيّة. دون الاستناد إلى خلفيّة اجتماعيّة وفكريّة حقيقيّة بالإضافة إلى ضيق أفق هذه الأنظمة ممّا حوّلها إلى واجهات مسلكيّة تضمّ نخبة ارستقراطيّة تتداول السلطة فيما بينها، ولا تسمح بتوسيع قاعدة الممارسة السياسيّة الشعبيّة (1).

2- إنّ معظم التجارب الديمقراطيّة التي طبقت في العالم العربي المعاصر كانت بمختلف أشكالها ومضامينها مستمدّة من التراث الغربي، ولم تأخذ بعين الاعتبار ما يتميّز به الواقع الاجتماعي العربي من خصوصيّات، ممّا أدّى في نهاية الأمر إلى تعثر هذه التجارب بصورة أو بأخرى.

ومن المعروف أنّ النمط الليبرالي للديمقراطيّة الذي يقوم على مفهوم الصوت الواحد للفرد الواحد قد جاء على خلفيّة تطوّر تاريخي بعيد ومعاناة اجتماعيّة صعبة مرّت بها المجتمعات الغربيّة عبر فترات طويلة، حيث تميّزت هذه المجتمعات الرأسماليّة بالتأكيد على الإرادة الفرديّة كمصدر للحقوق والالتزامات وكأساس للمسؤوليّة القانونيّة والأخلاقية، وقد كان توجّه المجتمعات العربيّة نحو الرأسماليّة مدفوعا باعتبارات حاجة الاستعمار الأوروبي وليس لاعتبارات التراكم الكمّي والتغير الكيفي في النظام الإقطاعي العائلي ممّا جعل هذه الرأسماليّة تابعة لا تتغلغل في النسيج الاجتماعي لمجتمعاتنا ولا تقوم بنفس الدّور الحضاري الذي قامت به الرأسماليّة الأوروبيّة التي تطوّرت تطوّرا طبيعيّا تلبية لاحتياجات المجتمع الإقطاعي الأوروبي (2).

فلا يمكن قيام التعددية أو الديمقراطية في الفراغ بل إنّها تمارس في إطار واقع اجتماعي وتطوّر تاريخي معيّن.

---

(1) عبد المجيد أبو قرية. أزمة الديمقراطيّة في الوطن العربي. البنية الاجتماعية والسياسيّة والثقافيّة. دراسات عربيّة العدد 1/2، تشرين الثاني/كانون الأوّل 1993 ص 7.
(2) محمد نور فرحات. مرجع سابق ص 12.

3- عدم وجود مقوّمات أساسيّة وبنيوية توفّر القاعدة المجتمعيّة لقيام تعددية سياسية وحزبيّة. فالتحوّل نحو التعددية السياسية لا بدّ أن تتوافر له تعددية اجتماعيّة تمثل فئات وشرائح اجتماعيّة تمتاز بالوعي ودقّة التنظيم وبدرجة معقولة من السلوك السياسي الجماعي ووجود مواقف سياسيّة وأفكار لها تجاه الفئات الاجتماعيّة الأخرى وتجاه العلاقات المختلفة في المجتمع. تقوم التعددية على المؤسسات المختلفة للمجتمع المدني، وهذا يعني قيام أنشطة أهليّة خارج الجهاز الحكومي، وهذه الأنشطة الاجتماعيّة ذات أوجه متعدّدة ومختلفة من وقت إلى آخر ومن مكان إلى آخر، والمهمّ أنّ وجودها بشكل مستقلّ يخلق حيويّة وتوازنا في المجتمع (1).

إنّ ضرورة تنظيم المجتمع المدني الذي يعني انتظام الناس في أطر اجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة مستقلّة عن سطوة الدّولة، لكي يثبت المجتمع نفسه وللدولة أنّه قادر على الاستمرار إلى حدّ ما ودون السقوط في فخّ القوى العارمة وبدون الحاجة لتدخّل الدّولة (2).

4- إنّ أزمة التعددية والديمقراطيّة في معظم الدّول العربيّة ليست أزمة لعلاقة بين الحاكم والمحكومين فقط، ولكنّها أزمة تشمل علاقة المواطن بالمواطن الآخر، وعلاقة الابن بأبيه، وأزمة بين الجماعات الدينيّة والمذهبيّة والعرقيّة وبين الأحزاب السياسيّة مع بعضها البعض وفي داخل الحزب ذاته. ومثل هذه الأزمة تستدعي القيام بمعالجتها بصورة جزئية وعميقة من خلال معالجة كل فرد لنزعاته وميوله ولعلاقاته المتشعّبة مع أسرته وطائفته وحزبه وجمعيّته قبل أن يلقي بأعبائها على الآخرين ويتنصل من مسؤوليته المباشرة في مواجهتها (3).

5- طبيعة الدّولة القطريّة في الوطن العربي، فقد تميّز ميلاد الدولة العربيّة الراهنة بعدّة خصائص حكمت تطوّرها السياسي والمؤسّسي وحدّدت طبيعة علاقتها بالمجتمع. حيث تعاني الدّولة القطريّة بدرجات متفاوتة من عدّة

---

(1) عادل حسين. تعقيب على ورقة طارق البشري حول الصيغ التقليديّة والحديثة في كتاب التعددية السياسيّة والديمقراطيّة في الوطن العربي، مرجع سابق ص 99.

(2) غسان سلامة. مرجع سابق ص 149.

(3) معن بشور. مرجع سابق ص 5.

أزمات حقيقيّة ترجع إلى طبيعة ظهور الكيانات القطريّة ودور الاستعمار في نشأة هذه الدّولة من جهة وسياسات بناء الدّولة في مرحلة ما بعد الاستقلال من جهة أخرى بالإضافة إلى تفاقم المشكلات الموروثة والمستحدثة والعجز عن التصدّي لها بفاعليّة ثمّ زيادة الضغوط الداخليّة والخارجيّة على الدّولة (1).

كما تواجه الدّولة أزمة الشرعيّة وأزمة المشاركة، فقد تميّز وضع الدّولة في الوطن العربي بوحدانية الحاكم ولم تتطوّر الدولة ككيان له استقلاليّة عن شخص الحاكم والنظام الكلياني كما يقول الجابري. نظام تتماهى فيه الدّولة والمجتمع ويندمجان في شخصيّة الحاكم الفرد (2). وهذا يعني أنّ التحوّل نحو التعددية في ظلّ غياب وهشاشة دولة القانون والمؤسسات تستدعي التفكير في إعادة تأسيس الدّولة في الوطن العربي.

الخاتمة وآفاق المستقبل

إنّ التعددية السياسيّة أصبحت ظاهرة عالميّة ولم تعد محصورة على بلد معيّن أو إيديولوجيّة بعينها بل إنّها أصبحت شعار المرحلة في كثير من الدّول التي كانت تعتبرها ظاهرة غربيّة أو أمريكيّة. ولا بدّ عند الحديث عن التعددية في الوطن العربي من الإشارة إلى أنّ النظام السياسي في أي دولة هو خلاصة لواقع اجتماعي معين. ولذلك فإنّ التحوّل نحو التعددية في الوطن العربي يختلف من دولة إلى أخرى وذلك حسب طبيعة النخبة الحاكمة ومدى اعترافها بالقوى الاجتماعيّة والسياسيّة أو العرقيّة أو الدينيّة الموجودة في المجتمع، والتعددية لا تقوم إلاّ بالاعتراف لجميع القوى والتيارات السياسيّة بحقّها في التعايش وفي إبداء الرأي والمشاركة في صنع القرار.

وبالرغم من أنّ القبول بمبدإ التعددية في الوطن العربي يعني الاعتراف بالديمقراطيّة كشرط أساسي لنجاح التعددية، وأخذ دورها في بناء حضارة الأمّة وثقافتها وتطوّرها، إلاّ أنّ البرنامج الديمقراطي هذا قد يختلف من دولة إلى أخرى وذلك بسبب اختلاف الظروف والخصوصيّات الاجتماعيّة والثقافيّة والسياسيّة التي تتميّز بها هذه الدّول بالإضافة إلى طبيعة التحدّيات الخارجيّة والدّاخليّة التي تواجهها كلّ دولة من هذه الدّول.

---

(1) سعد الدين إبراهيم. مرجع سابق. الفصل السادس.

(2) محمد عابد الجابري. المسألة الديمقراطيّة والأوضاع الراهنة في الوطن العربي. المستقبل العربي. العدد 157، آذار 1992. ص 15.

ويمكن طرح بعض الإجراءات أو الأطر العامّة التي يمكن على أساسها أن يتحدّد مستقبل الانتقال نحو التعددية في الوطن العربي.

1- الإطار السياسي. وضمن هذا الإطار يقع على عاتق النظم السياسية العربيّة فتح المجال لخلق أحزاب وتكتلات سياسيّة تمثل كافة القوى السياسيّة والاجتماعيّة، وتمكينها من تكوين تنظيماتها ومؤسساتها بحيث تساهم في عمليّة الاندماج الاجتماعي والتجانس الوطني مع احترام قواعد اللعبة السياسيّة التي تساعد على التداول السلمي للسلطة أو المشاركة فيها.

وفي هذا الإطار لا بدّ من أن تهيّئ الفرص لتمثيل المواطنين تمثيلا صحيحا يمكنهم من اختيار ممثليهم في السلطة والتعبير عن إرادتهم وطموحاتهم كما أنّ تعبئة الجماهير وخلق الوعي السياسي الذي يمكّنهم من معرفة حقوقهم وواجباتهم وكيفيّة الدّفاع عنها شرط ضروري لتكوين رأي عام مستنير يساهم في توجيه الدّولة ووضع الضوابط على تصرّفاتها ويعطي الشعب دورا هاما في عمليّة صنع القرار ورسم التوجّهات السياسيّة.

2- الإطار الاقتصادي والاجتماعي. من المعروف أنّه لا يمكن أن يكون هناك تعددية سليمة دون توفّر إطار اقتصادي اجتماعي متوازن، ومن هنا يقع على عاتق النظم العربيّة ضرورة الشروع في اتّخاذ إصلاحات عاجلة وحقيقيّة تخفّف من حدّة الضغط الاجتماعي والتفاوت الطبقي الذي يمثل مصادر التوتر وعدم الاستقرار السياسي. إنّ تبني سياسات اقتصاديّة واجتماعيّة من شأنه أن يرفع الإحباط واليأس الذي تكوّن لدى الفئات المحرومة وعامّة المواطنين. ويجب أن تشمل هذه السياسات توفير شروط البقاء المادّي من مأكل وملبس ومسكن، ثمّ بلورة سياسة اقتصاديّة تقوم على أساس خلق التوازن بين دور الدولة ودور القطاع الخاص، والسماح بالتنوّع الاقتصادي للمناطق والجماعات ضمن إطار الوحدة الوطنيّة وإعادة توزيع الدخل والثروة بشكل عادل بين الجماعات والأفراد.

ومن شروط نجاح التعددية ضمن هذا الإطار الاهتمام ببناء مؤسسات المجتمع الأهلي الذي يساهم في تكوين ديناميكيّة الإبداع والخلق في المجتمعات. كما تشكل مؤسسات المجتمع الأهلي مؤسسات للمراقبة والمحاسبة وحتى المشاركة في العمليّة السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة.

3- الإطار الثقافي. إن من شروط نجاح التعددية خلق الوعي الجماعي الذي يستدعي البدء بالاهتمام بأجهزة التنشئة السياسيّة والاجتماعيّة مثل الأسرة والمؤسّسات التربويّة ووسائل الإعلام والجمعيّات الاجتماعيّة وغيرها، وتوجيهها بشكل يهدف إلى الإعداد إلَى تربية على المبادئ والحقوق وتربية على الوّسائل والأساليب وتربية على التقاليد والقيم وبالتالي تطبيق الممارسات الديمقراطيّة وتدعيم التعددية السياسيّة وتحفيز الأفراد على المشاركة البنّاءة والابتعاد عن السلبيّة واللامبالاة، والقبول بمنطق الحوار واحترام تعدّد الآراء.

ومثل هذا الاهتمام بأدوات التنشئة يخلق التوازن المطلوب في بناء الدولة العربيّة الحديثة ويعزّز مظاهر التعددية فيها.